ان اما لابد من تكرارها كما تقدم والثاني ان الكلام مع اما سبني
من اول له على ما جى بها لاجله بخلاف او وما ذكره المص
من ان اما عاطفة قال به اكثر النحويين ويعني القائل
بذلك اما الثانية في قولك جاني اما زيد واما عمرو قال
الرضي وسبهم من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او ولا يلزم
ذلك فان معنى ان المصدرية معنى ما المصدرية ولا فلي
ناصبة للمضارع دون الثانية والتحقيق غير عاطفة واليه
ذهب يونس والفارسي وابن كيسان وافقهم ابن مالك
على ذلك لملازمتها غالبا الواو العاطفة ولا يدخل عاطف
على عاطف قال ولان وقوعها بعد الواو مسبوقة
بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو فيهما ولا هذه غير عاطفة
باجماع فلتكن اما كذلك وقد صرح ابن الحاجب في شرح المفصل
بان مجموع قولنا واما هو العاطف في جا اما زيد واما عمرو
قال ولا يبعد ان تكون صورة الحرف مستقلة حرفا
في موضع وبعض حرف في موضع اخر كيا بعد ابا وعلى هذا
فلا يرد شي مما احتجوا به ونقل ابن عصفور الاجماع على ان اما
الثانية غير عاطفة كالاولى وليس بسديد لان الكتب
طافحة بنقل الخلاف في ذلك قال وانما ذكروها في باب
العطف لمصاحبتها لحرفه وهو الواو وفي كل كل لما كان
المراد منهما هنا ليس مطلق الجمع وانما المراد احد الشيئين
او الاشياء جي بها قرينة على ذلك وزعم بعضهم ان اما
عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما وعطف
الحرف على الحرف غريب وهذا المعقول حكاه ابن الحاجب
وجوزه وقال انه لا يبعد وحكى الرضي عن الاندلسي ان
اما الاولى مع اما الثانية حرف عطف قدمت بينهما

على

على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة لاما الثانية على الاولى
حتى يصير الحرف واحد ثم يعطف ان معا ما بعد الثانية
على ما بعد الاولى قال الرضي وهذا عذر بارد ولان فقدم
بعض المعطوف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعض
وعطف الحرف على الحرف غير موجودة قال الدماميني قلت
الاول لازم وان واما الثالث ففيه نظر لان صاحب هذا
الراي لم يقل بعطف حرف على حرف اذ العاطف عنده مجموع اما
الاولى واما الثانية فهما بالنسبة الى العطف حرف واحد
واما اما الاولى فلا خلاف في انها غير عاطفة لاعتراضها
بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو واذ زيد
فاعل وقد اعترض بينهما اما فكيف يتصور ان يكون عاطفة
والحالة هذه وبين احد معمولي العامل ومعموله الاخر
وبل ومعناها الاضراب وللعطف بها عند
الجمهور شرطان احدهما افراد معطوفها الثاني ان تسبق
بايجاب او امر او نفي او نهي وهي بعد الاولين تجعل ما قبلها
كالمسكوت عنه من قبل انه لا يحكم عليه بشي ويثبت الحكم
لما بعدها فنحو جا زيد بل عمرو يحتمل مجي زيد وعدم مجيئه
وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجي قطعا واما
اذا انضم اليه لا نحو جاني زيد لا بل عمرو فهي تفيد عدم
مجي زيد قطعا وبعد الاخيرين تقرر حكم ما قبلها
وتجعل ضد لما بعدها كما ان لكن كذلك فهي لتقرير حكم ما قبلها
على حاله وتجعل ضده لما بعدها واجاز المبرد ان تكون
ناقلة معنى النفي والنهي الى ما بعدها وعلى قوله
فيصح ما زيد قائما بل قاعدا وذلك لانها انما عملت
للنفي وما بعد بل على قوله يصح كونه منفيا بعد

Copyright © King Saud University